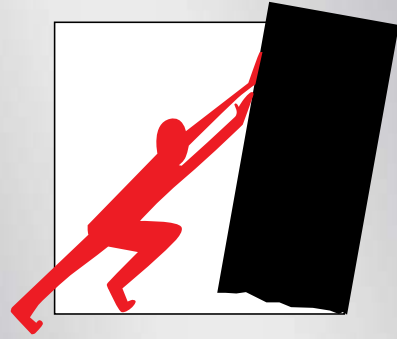


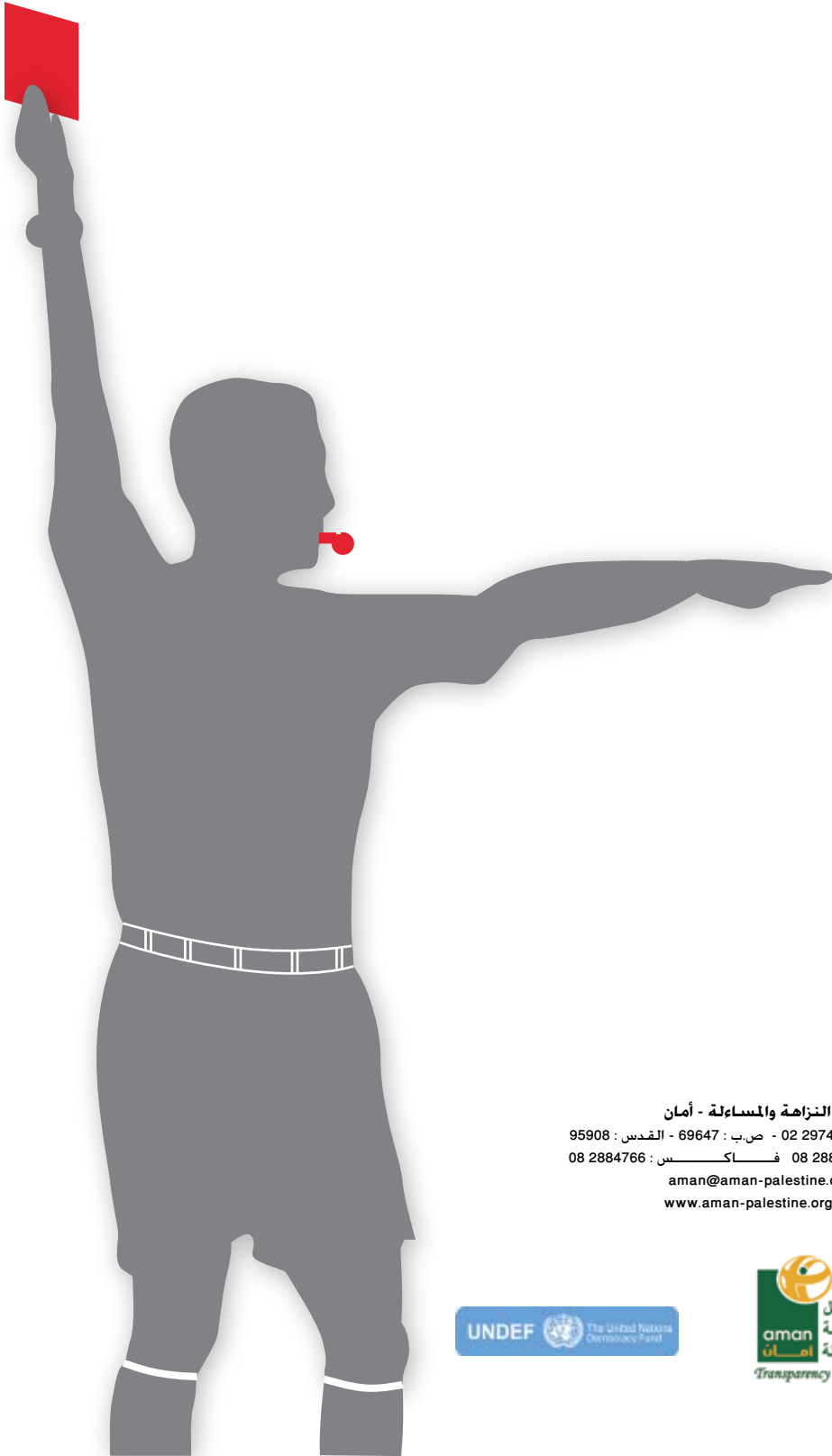
الحملة الوطنية

لمكافحة الفساد



مشروع دعم تطبيق إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نشرة إخبارية (كانون ثاني ٢٠٠٩) العدد الثالث



الفساد
قولك لا له وزن

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

هاتف: 02 2974949 / فاكس: 02 2974948 - ص.ب: 69647 - القدس: 95908
غزة - هاتف: 08 2884767 فاكس: 08 2884766

بريد إلكتروني: aman@aman-palestine.org

الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org



مجلس القضاء الأعلى يعتمد مدونات سلوك خاصة بالقضاة وبالعمالين في الجهاز القضائي



نظراً لأهمية استقلالية القضاء في فلسطين وماله من دور حاسم في مكافحة الفساد بما فيها ضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات لتدعيم النزاهة ودرء فرص الفساد بين أعضاء الجهاز القضائي، ارتأى ائتلاف «أمان» وبالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى، المبادرة بإعداد مدونة سلوك للعمالين في الجهاز القضائي، كما قام الائتلاف بتطوير مدونة السلوك الخاصة بالقضاة بما يتلاءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وكان ائتلاف «أمان» قد عقد لقاءات عمل في رام الله والخليل ونابلس في الثاني والعشرين من تشرين الثاني، حضرها ٣٥١ من العمالين في الجهاز القضائي، لمناقشة مقترح مدونة السلوك الخاصة بهم، والتداول في الأفكار والتوصيات التي تتضمنها من أجل أخذ اقتراحاتهم وملاحظاتهم وفي ختام اللقاءات تم اعتماد المدونة بعد إدخال التعديلات عليها.

من جهة أخرى، عقد ائتلاف «أمان» في السابع والعشرين والثامن والعشرين من تشرين الثاني الماضي في بيت لحم لقاء عمل للقضاة، بحضور المستشار عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، وعدد من القضاة.

وافتححت اللقاء المديرية التنفيذية لائتلاف «أمان» موضحةً أن هذا اللقاء جاء تويجاً للتعاون البناء والتواصل الفعال بين «أمان» ومجلس القضاء الأعلى، مما يدل على الدور المهم الذي يقوده المجتمع المدني في حماية سيادة القانون وتعزيز استقلالية القضاء ونزاهته وهيئته، بما يساهم في بناء وتعزيز ثقة الجمهور بالسلطة القضائية.

وأشار المستشار عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، إلى أنه ما زال هناك الكثير من العقبات التي تؤدي إلى تراكم القضايا أمام المحاكم، حيث بلغ عدد القضايا المتراكمة حتى نهاية العام الماضي ٥٦٧٢٤ قضية، منها ٤٠٢٢ جنائية و ٦٨٣٠ قضية صلح، والباقي قضايا منظورة أمام محاكم البداية والاستئناف.

كما بين أن هناك تحدياً آخر يواجه القضاء، وهو عدد القضايا التي يزيد عمرها عن عشر سنوات وما زالت منظورة أمام المحاكم، فأشار إلى أن هناك ٣٧٦ قضية جزائية وحقوقية منظورة أمام محاكم البداية و ٢١٤٨ قضية جزائية وحقوقية منظورة أمام محاكم الصلح.

وتطرق د. عزمي الشعيبي إلى منظومة النزاهة والشفافية

والمساءلة في المجتمع الفلسطيني، حيث وصف واقع الفساد في فلسطين وأسبابه وأشكاله، موضحاً ذلك بأمثلة حية عن قضايا فساد، جزء منها تم التحقيق فيه وجزء آخر لم يصل إلى مرحلة التحقيق، وحتى ما تم التحقيق فيه لم يصل إلى المحاكم للبت فيه.

وفي اليوم الثاني، قدم الأستاذ ناصر الرئيس التشريعات الفلسطينية المتعلقة بمكافحة الفساد، وشرحاً حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومدى انسجام التشريعات الفلسطينية بهذه الاتفاقية الدولية.

وتم في ختام اللقاء اعتماد مدونة السلوك الخاصة بالقضاة والتعديلات التي أدخلت عليها بحيث تتلاءم مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ائتلاف «أمان» يعرض للنقاش مجموعة من مشاريع القوانين المعدة من قِبَل السلطة القضائية

بمبادرة من السلطة القضائية لإشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح، وضمن مساعي ائتلاف «أمان» لتطوير أداء القضاء الفلسطيني وتعزيز نزاهته، عقد ائتلاف «أمان» خلال شهري أيلول وتشرين الأول ٢٠٠٨ سلسلة من ورشات العمل لمناقشة مجموعة من مشاريع القوانين المعدة من السلطة القضائية التي تهدف إلى معالجة الإشكالات في التطبيق، وتساعد على سرعة البت في الدعاوى وتحديد شكل الهيئات القضائية وتحديد اختصاصاتها، بما يساعد على رفع كفاءة الهيئات القضائية ويعزز ثقة الجمهور بالقضاء ويساعد على تحقيق العدالة الجنائية.

وكانت السلطة القضائية بادرت إلى إعداد مشروع قانون بشأن تعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠١ من منطلق الحرص على تطبيق هذا القانون بما يحول دون تراكم القضايا أمام المحاكم، كما قامت بوضع مشروع قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية، ومشروع قانون معدل لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية.

وشارك في هذه اللقاءات عدد من القضاة والمستشارين القانونيين في المؤسسات العامة وأعضاء الخطة التشريعية وعدد من القانونيين والبرلمانيين الناشطين في عملية تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية في العمل العام، بالإضافة إلى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال.

مقتطفات من مدونة السلوك للعمالين في القضاء

تعتمد هذه المدونة على خمسة مبادئ أساسية «الواجبات الأخلاقية» لسلوك الموظف في المؤسسات القضائية أثناء تأديته الخدمة: احترام القانون، الحيادية، النزاهة، الاجتهاد، الاقتصاد والفعالية.

دور وواجبات القيادة في المؤسسات القضائية:

- تبني مدونات السلوك والترويج لها وتدريب الموظفين عليها.
- تبني إجراءات توظيف وترقية معلنة تمنع من التدخل السياسي في عملية التوظيف والترقية.
- توفر إمكانية وصول المواطنين للمعلومات الموثقة حول القرارات وسياسات المؤسسة.
- تتعامل بجدية وأمانة في حالة اكتشاف قضايا الكسب غير المشروع.

القواعد الخاصة لسلوك العمالين في المؤسسات القضائية

التقيد بمبادئ النزاهة والاستقلالية

- نحافظ على التعامل مع كافة المتعاملين في مرفق القضاء بمساواة مطلقة ونحرص على عدم التمييز والحاباة.
- ندرك بأن الأصل في المعلومات القضائية أنها متاحة للجمهور إلا ما يتم استثنائه بنص القانون.

العلاقة مع القضاة

- نلتزم بتقديم الاحترام والتوقير لهيبة القضاة وإظهار هذا الاحترام أمام الكافة.
- نبتعد عن التدخل أو إبداء الرأي الشخصي أو محاولة التوسط أو التأثير في القضاة بشأن أي قضية تكون معروضة أمامهم.
- ننتقيد بعدم إبداء أية آراء سلبية بشأن الأحكام الصادرة عن القضاة.

العلاقة مع الجمهور

- نعمل على مساعدة المراجعين فيما يتعلق بالإجراءات المطلوبة قانوناً وتقديم الإرشادات لهم.
- نحرص على عدم إبداء الرأي الشخصي للجمهور بخصوص الأحكام القضائية الصادرة بحقهم.
- نراعي الجانب النفسي والعصبي للمتقاضين ونتعامل معهم بلطف وكمياسة

تضارب المصالح

- نحرص على عدم استخدام المعلومات التي نحصل عليها خلال أداء الوظيفة أو بعد ترك العمل العام لتحقيق مصالح خاصة.
- نحرص على عدم استغلال مواقعنا الوظيفية لتحقيق مصالح شخصية أو عائلية أو حزبية أو مكاسب مادية أو قبول لأية هدية أو مكافأة أو منحة أو عمولة مباشرة أو بالواسطة سواء أثناء تأديتنا الخدمة أو بعد تركنا العمل في القطاع العام.
- نقدم، بما يتوافق مع مناصبنا الرسمية وبالقدر الذي يقتضيه القانون، إقراراً بالذمة المالية الخاصة بنا وبأزواجنا وبأولادنا القصر.
- نلتزم، في حالات احتمال حدوث تضارب في المصالح بين واجباتنا ومصالحنا الخاصة، بالتدابير المتخذة للحد من التضارب في المصالح أو إزالته.

مقتطفات من مدونة سلوك القضاة

الفصل الأول : الاستقلال القضائي

- على القاضي أن ينأى بنفسه عن قبول أي تدخل أو مراجعة من السلطات الأخرى في القضايا التي ينظرها.
- أن لا يلمس أحداً من زملائه في قضائه.
- أن لا يسمح للخصوم والمحامين أو أي شخص بالتدخل أو التأثير في قضائه.
- يحظر على القاضي ممارسة الأعمال التجارية، أو أن يكون عضواً في مجالس إدارة الشركات والمؤسسات أو أية سلطة أخرى، كما يحظر عليه تولي أي وظيفة أو مهنة أخرى.
- يحظر على القاضي الانتماء إلى الأحزاب والجمعيات السياسية.

الفصل الثاني: ضمانات التقاضي

- لا يجوز للقاضي سماع أحد الخصوم أو وكلائهم بغياب الآخر خارج جلسات المحاكمة بما من شأنه التأثير في قضائه.
- على القاضي تمحيص البيانات المقدمة في الدعوى المنظورة أمامه ولا يجوز له أن يبدي رأيه مسبقاً في النزاع المعروض عليه.
- يمنع على القاضي أو أفراد أسرته ممن يُعيلهم أن يقبل أو يطلب هدية، أو مكافأة أو منفعة لنفسه أو لغيره أو قرصاً ما كان سيحصل عليه لولا تعلقه بعمله القضائي.

الفصل الثالث: السلوك القضائي

- على القاضي أن يقوم بأداء واجباته القضائية من غير مفاضلة ولا تحيز ولا تحامل ولا تعصب.
- لا يسأل تأديباً في قضايا النزاهة والحيادة القاضي المبلغ بحسن نية إذا ما تبين عدم صحة بلاغه.
- على القاضي افتتاح جلسات المحاكمة في وقت مبكر من الدوام الرسمي.
- مع الأخذ بعين الاعتبار أن للقاضي مجتمعه الخاص من الأهل وذوي القربى والأصدقاء يتعين عليه الحد من المشاركة في المناسبات وقبول الدعوات التي من شأنها جلب الشبهة عليه.
- على القاضي أن يقيد علاقته مع المحامين أو غيرهم، ممن يمارسون أعمالاً، بصورة دائمة في المحكمة التي يعمل فيها، ينبغي على القاضي أن يجدد إقرار ذمته المالية كل ثلاث سنوات.
- ينبغي على القاضي أن يقدم بصورة منتظمة تقارير عن المكافآت المالية التي يتلقاها مقابل ما يقوم به من نشاط يتعلق بالقانون وأي نشاط غير قضائي مسموح القيام به.
- على القاضي أن يبلغ الجهات المختصة باعتماده لأي حساب بنكي في الخارج.

الفصل الرابع: الكفاءة والمقدرة

- على القاضي أن يكون مطلعاً على جميع القوانين والأنظمة النافذة في فلسطين.
- على القاضي مواكبة كل اجتهاد قضائي يصدر عن المحاكم العليا، على القاضي أن يكون مطلعاً على الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية التي تكون فلسطين طرفاً فيها.
- على القاضي أن يحضر الدورات التدريبية، والندوات، وورشات العمل التي يقرر المجلس القضائي اشتراكه فيها.

الفريق الوطني لإعداد الخطة الوطنية لمكافحة الفساد



أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١٨ تشكيل فريق وطني لإعداد خطة وطنية لتعزيز وتطوير الشفافية والنزاهة في العمل العام، ويضم الفريق في عضويته وزير التخطيط وممثلين عن وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة ووزارة العدل والنيابة العامة والأمانة العامة لمجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والإدارية والمنسق العام للخطة التشريعية وهيئة سوق رأس المال بالإضافة إلى الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان كمثل عن مؤسسات المجتمع المدني.

وكان ائتلاف أمان قد أخذ على عاتقه مهمة توحيد جهود الأطراف كافة، والعمل على إبراز الإرادة السياسية لدى صانعي القرار من خلال تبني خطة وطنية شاملة لمكافحة الفساد، حيث عمل الائتلاف خلال عام ٢٠٠٧ على إعداد مسودة الإطار العام للخطة الوطنية بالتعاون مع جميع أطراف المجتمع المدني من مؤسسات أهلية وأحزاب سياسية وإعلاميين ومؤسسات قطاع خاص وهيئات محلية، وتم إطلاق مسودة الخطة الوطنية لمكافحة الفساد خلال المؤتمر السنوي لائتلاف أمان بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٣ بحضور رئيس الوزراء د. سلام فياض الذي أكد دعم الحكومة للخطة الوطنية والتزامها بمواصلة الإصلاح.

وتقوم الخطة على مبادئ وأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتتكاتف فيها جهود جميع القطاعات، العام والأهلي والخاص كخطوة في تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في العمل العام وخلق الإرادة السياسية لدى صانعي القرار الفلسطيني وخلق رأي عام فلسطيني مضاد للفساد ومطالب بالإصلاح الجدي والجوهري الذي يضمن بناء المؤسسات على أسس من النزاهة والشفافية.

الفريق الوطني يباشر أعماله بتعبئة استمارة التقييم الذاتي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

عقد الفريق الوطني منذ تشكيله عدة اجتماعات، تم في الاجتماع الأول مناقشة المحاور الأساسية التي يجب أن تتضمنها الخطة الوطنية وإمكانية إضافة ممثلين من المجتمع المدني والأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية في عضوية الفريق وإقرار تشكيل لجنة فرعية تعمل على تعبئة استمارة التقييم الذاتي الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كخطوة أولى في تحديد الفجوات في التشريعات والسياسات الفلسطينية المتعلقة بمكافحة الفساد.

وفي الاجتماع الثاني، تم الانتهاء من تعبئة الاستمارة وعرضها للنقاش أمام أعضاء الفريق الوطني واعتمادها بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٥. وتم المصادقة عليها من قبل رئيس الوزراء وإرسالها إلى الأمين العام للأمم المتحدة في نهاية أيلول ٢٠٠٨.

وفي آخر اجتماعاته، تمت مناقشة الشروط المرجعية لإعداد الخطة التي أعدتها اللجنة المختصة وإدخال بعض التعديلات عليها.

مكافحة غسل الأموال...

مسمار في نعرش الفساد



بقلم منى جبر - ائتلاف أمان

يجرم غسل الأموال ويلاحق كل من يساهم في هذه العملية، بعد أن تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في الأراضي الفلسطينية، كي تأخذ دورها في مواجهة هذه الظاهرة والعمل على نشر وتبني حملات توعية ضد هذه الظاهرة والآثار السلبية الناتجة عنها بشكل عام وخصوصاً عمليات غسل الأموال وفي المقدمة العمل على تطوير أدلة عمل مشجعة على مكافحة غسل الأموال في كل البنوك العاملة، والمؤسسات المصرفية ومراكز الاستثمار المختلفة.

لقد اتسمت ظاهرة الفساد في فلسطين بأشكال متنوعة أبرزها إهدار الأموال العامة، واستغلال المتنفذين لمواقعهم ولصالحهم الشخصية.

وفي إطار محاولة الفاسدين إخفاء ما تحقق لهم من عوائد من هذه الأعمال، يتم تحويلها إلى مجالات تبدو شرعية مثل شراء أراضٍ أو بناء عقارات بعد أن يتم تحويل هذه العائدات المالية عبر البنوك.

فانتشار الفساد السياسي والإداري والمالي المتمثل في الحصول على دخول غير مشروعة، والثراء من الوظائف العامة من خلال منح تراخيص وموافقات استثنائية غير قانونية أو التحايل على الأنظمة والقوانين، شجع ظهور عمليات غسل الأموال في فلسطين.

ومصطلح غسل الأموال يعني «إعطاء الصفة الشرعية للأموال الناتجة عن نشاطات غير مشروعة والتي لا يستطيع أصحابها تبرير الحصول عليها»، وذلك عبر استخدام حيل ووسائل وأساليب للتصرف في الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة وغير قانونية، لإضفاء الشرعية والقانونية عليها، وهذا يشمل الأموال المكتسبة من الرشوة والاختلاسات والثراء من الوظائف العامة.

وتتم عملية غسل الأموال بهدف إخفاء مصادرها الأصلية، حيث يؤدي ذلك إلى حدوث تشوه في أنماط الإنفاق والاستهلاك وبيئة الاستثمار كما يؤدي إلى زعزعة الثقة وتشويه المناخ الديمقراطي، وتغيب الثقة بالبرامج والخطط الوطنية الهادفة إلى مكافحة الفساد.

ومن المطلوب هنا تكاتف كل الجهود الوطنية لمؤسسات القطاعين العام والخاص للتصدي لهذه الظاهرة السلبية، عن طريق تبني سياسيات داعمة لمكافحة الفساد، واتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة للحد من عمليات غسل الأموال، وذلك بتفعيل قانون مكافحة غسل الأموال كقانون وطني

إصدار جديد

أصدر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة -أمان تقريراً حول التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال في ضوء المعايير والاتفاقيات والممارسات الدولية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال.

ويتناول التقرير بالوصف والتحليل التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال من حيث الإطارين التشريعي والمؤسسي اللذين يحكمان هذه التجربة من جهة، ومن حيث دور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى العاملة في الأراضي الفلسطينية من جهة أخرى.



المطالبة بالإسراع في تفعيل هيئة مكافحة الكسب غير المشروع

على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنشأت هيئة لمكافحة الفساد، ولكن في حالتنا يوجد قانون ولا توجد هيئة، مؤكداً ضرورة الإسراع في رفع اللائحة التنفيذية المقترحة لمجلس الوزراء لإقرارها. كما دعا إلى تعيين رئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع فوراً، إذ إن فلسطين هي من الدول القلائل التي لا توجد فيها هيئة مكافحة فساد.

أما أبو صلاح، فأثنى على عمل «أمان» في إعداد هذه اللائحة، مؤكداً أهمية وجودها جاهزة للإقرار والتطبيق حال إنشاء هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، موجهاً أنظار الحضور إلى أنه لا يحق لمجلس الوزراء أن يصدر هذه اللائحة قبل تأسيس الهيئة. كما أشار إلى ضرورة أن تكون هذه اللائحة مطابقة للقانون بحيث لا تنتقص منه ولا تتعارض معه.

وأكد النائب قيس عبد الكريم، عضو منظمة «برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد»، ضرورة ضم جهود مؤسسات المجتمع المدني للضغط على صانعي القرار بشأن تعيين رئيس لهيئة مكافحة الكسب غير المشروع.

من ناحيتها، طالبت النائب د. سحر قواسمي بإضافة رؤساء مؤسسات المجتمع المدني إلى الفئات المكلفة بإقرار الذمة المالية لهذه اللائحة، كون مؤسساتهم تدير مالا عاماً، كما طالبت بإلزام أعضاء هيئة مكافحة الكسب غير المشروع بإقرار الذمة المالية.

أما النائب د. أيمن ضراغمة، فتساءل عن إمكانية تضمين فقرة في اللائحة التنفيذية تمنع المسؤولين الممتنعين عن إقرار الذمة المالية من ممارسة مهام عملهم حتى ينصاعوا للقانون.

من جانبه، قال خليل الرفاعي، مدير عام الإدارة العامة للشؤون القانونية في مجلس الوزراء: إن الهدف من اللائحة التنفيذية هو تفسير القانون وتسيير وضعه موضع التنفيذ، إلا أن اللائحة التنفيذية جاءت مختصرة جداً، وعليه فنحن بحاجة إلى التوسع في الآليات التنفيذية والابتعاد قدر الإمكان عن القواعد العامة التي وردت بقانون الكسب غير المشروع.

وعلى إثر هذه الورشة، قام الائتلاف بإعداد كتاب رسمي موجهاً إلى رئيس الوزراء مطالباً فيه بالإسراع في تنسيب رئيس لهيئة الكسب غير المشروع، وفقاً لأحكام المادة ٣ من قانون الكسب غير المشروع الصادر بتاريخ ٦/١/٢٠٠٥، والتي تنص على تعيين رئيس لهيئة مكافحة الكسب غير المشروع من قبل رئيس السلطة بتنسيب من مجلس الوزراء.

أجمع عدد من نواب المجلس التشريعي وخبراء قانونيون في ورشة عمل نظمها ائتلاف «أمان» بتاريخ ١٤/٨/٢٠٠٨ على أهمية تفعيل هيئة مكافحة الكسب غير المشروع من خلال تعيين رئيس لهيئة مكافحة الكسب غير المشروع وإقرار اللائحة التنفيذية للقانون.

وتضمنت الورشة، التي حضرها وزير العدل د. علي خشان، ورئيس ديوان الفتوى والتشريع ووزير العدل الأسبق الأستاذ عبد الكريم أبو صلاح، وعدد من نواب المجلس التشريعي، وممثلون عن مجلس الوزراء وديوان الرقابة المالية والإدارية ووزارة الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني، مناقشة مقترح اللائحة التنفيذية لقانون الكسب غير المشروع التي بادر إلى إعدادها ائتلاف «أمان»، وذلك تمهيداً لتقديمها لمجلس الوزراء للمصادقة عليها.

وافتححت الورشة المديرية التنفيذية لائتلاف «أمان» غادة الزغير، مؤكدة أهمية وجود لائحة تنفيذية تفسر وتفصل قانون الكسب غير المشروع الصادر عام ٢٠٠٥ كخطوة عملية تجاه تفعيل وإنفاذ هذا القانون الذي تعطل تنفيذه بسبب عدم تسمية رئيس السلطة الفلسطينية لرئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، مشيرة إلى أن غياب الإرادة السياسية وتعقيدات الوضع الخاص بالمجلس التشريعي، الذي هو الجهة المختصة في المصادقة على تعيين رئيس هيئة مكافحة الكسب غير المشروع، عرقلاً إنشاء هذه الهيئة التي تعتبر الجهة الرسمية الرئيسية في مكافحة الفساد.

ودعت الحضور إلى القيام بدور فاعل في المناذاة والدفع باتجاه تسمية رئيس للهيئة وإيجاد آلية لأخذ موافقة المجلس التشريعي عليها.

أما مفوض «أمان» لشؤون مكافحة الفساد د. عزمي الشعيبي، فأوضح الدور المهم الذي يقوم به ائتلاف «أمان» في المساعدة على تذليل الصعاب أمام نشوء مؤسسة فلسطينية تختص بتنفيذ وتطبيق إرادة المشرع الفلسطيني فيما يتعلق بإشهار الذمة المالية للشخصيات التي تتبوأ مواقع مقرررة في الشأن العام، سواء في المؤسسة المدنية أم العسكرية، وذلك من خلال إعداد آليات لتطبيق قانون الكسب غير المشروع، مما يسهل على رئيس الهيئة، في حال تسميته من الرئيس، أن يبني على هذه الأحكام نظاماً خاصاً بالذمة المالية يرفعه لمجلس الوزراء لإقراره وإصداره ونشره في الجريدة الرسمية وفقاً للأصول.

وفي مداخلته، قال د. خشان: إن جميع دول العالم التي وقعت



«المؤسسة الأمنية تخضع للقانون وتحمي سيادته»

أمان يعرض تقريراً حول «الإصلاح المالي والإداري في المؤسسة الأمنية الفلسطينية»

نظم ائتلاف «أمان» في مقره برام الله في ٢٣/٧/٢٠٠٨ ورشة عمل بعنوان «المؤسسة الأمنية تخضع للقانون وتحمي سيادته»، بمشاركة ممثلين رسميين عن الأجهزة الأمنية وعدد من المؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى ممثلين عن ديوان الرقابة المالية والإدارية.

حيث قدم مفوض «أمان» لمكافحة الفساد د. عزمي الشعيبي التقرير الذي أعده «أمان» والهادف إلى مراجعة البيئة التي تعمل فيها الأجهزة الأمنية وفحص مدى التزامها بمبادئ الشفافية ونظم المساءلة في العمل وقيم النزاهة في سلوك العاملين باعتبارها مؤسسات عامة تخضع لسيادة القانون الفلسطيني وأحكامه.

واستعرض د. عزمي الشعيبي أهم التوصيات الواردة في التقرير، ومنها تطوير اللوائح الخاصة بتنظيم عمل الأجهزة الأمنية وضرورة إعداد موازنة المؤسسة الأمنية وفق الأصول المحددة في قانون الموازنة العامة رقم (٠٩) لعام ١٩٩٨ وتعديلاته، إضافة إلى أهمية إخضاع موازنة المؤسسة الأمنية أثناء التنفيذ للرقابة القانونية وفق الأصول، وتوحيد المرجعية القانونية للمؤسسة الأمنية العسكرية.

وشدد على أهمية تجنب التجاوزات التي كانت تحصل في المؤسسة الأمنية بسبب غياب القانون وتطبيقه وعدم وجود مرجعية قانونية موحدة للمؤسسة الأمنية، والإشكالات المتعلقة بتعيين العاملين فيها وترقيتهم، إضافة إلى آليات صرف الرواتب، موضحاً أن تلك السياسة أدت إلى حدوث تضخم كبير في أعداد المحسوبين على الأجهزة الأمنية، والذين وصل عددهم إلى قرابة ٨٢ ألف موظف عام ٢٠٠٧، في حين يتقاضون ما نسبته ٤٠٪ من نفقات السلطة الوطنية بصفة عامة.

من جانبها، أشارت المديرية التنفيذية لائتلاف «أمان» غادة الزغير، إلى وجود مؤشرات لحدوث تحولات إيجابية في طبيعة عمل المؤسسة الأمنية باتجاه تعزيز المصالحة بين المؤسسة الأمنية والجمهور.

وتضمنت الورشة عدداً من المداخلات من قبل ممثلي الأجهزة الأمنية الذين أكدوا أهمية الالتزام بالقانون الذي ينظم عمل الأجهزة، مشددين في الوقت ذاته على أنه لا يجوز محاكمة عمل الأجهزة الأمنية اليوم على الخلفية السابقة التي كانت تتسم بالفوضى وعدم الانضباط، مع أهمية الإشارة إلى التطور والإصلاح الحقيقي الذي يتم في عمل المؤسسة الأمنية في الفترة الحالية.

إصدار جديد





بهدف بناء كوادر ناشطين في مجال التوعية بمكافحة الفساد

وتم عقد لقاء آخر خاص بالإعلاميين بالتعاون مع شبكة الإعلاميين من أجل الشفافية والنزاهة بعنوان "دور الإعلام في مكافحة الفساد"، في رام الله وغزة، حيث تناولت الورشة التي عقدت لمدة ثلاثة أيام متتالية، مجموعة من المحاور الرئيسية المتعلقة بالفساد وأسبابه وحجمه ومظاهره ومفهومه، إضافة إلى مدخل حول الإعلام وقضايا المجتمع، ودور وسائل الإعلام والإعلاميين في تناول قضايا الفساد، وأخلاقيات مهنة الصحافة، والإجراءات المرتبطة بتحقيق القيم المضادة للفساد وكيف يمارس الإعلام دوره كسلطة رابعة وأداة رقابة مجتمعية، والآليات والوسائل لمكافحة الفساد وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتحليلها، وتوضيح بنودها، والخروج بعد ذلك بتوصيات بشأن كيفية الاستفادة منها لمواجهة مظاهر الفساد ومحاربتها.

تمت التوصية من قبل المشاركين بعقد المزيد من الورشات ذات العلاقة والوصول لأكثر عدد من القيادات الشابة وذلك من خلال عقد ورشات عمل في المناطق.

وسبق أن تم عقد ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام للعاملين في المؤسسات العامة غير الوزارية حول الإدارة المالية السليمة، بناءً على القوانين السارية ذات العلاقة حيث شارك فيها كوادر من ديوان الرقابة المالية والإدارية و ٦٠ مؤسسة عامة غير وزارية في الضفة وغزة وقد تم تخصيص اليوم الثالث منها للتعريف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.



وفي نهاية التدريب تم منح الشهادات للمتدربين وتزويدهم بالمادة التدريبية، وكتاب «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد» وسوف يتم اختيار عدد من هؤلاء المتدربين للعمل مع أمان كمدرسين في المراحل اللاحقة من البرنامج، حيث سيقوم المدربون بإعطاء دورات تدريبية للعاملين بنفس قطاعاتهم بالاستناد إلى أدلة تدريبية يجري العمل على إعدادها حالياً في أمان.

لقاءات توعوية تستهدف الأحزاب السياسية والقطاع العام والإعلام

عقد ائتلاف أمان ورشة تدريبية لمدة يوم واحد بواقع ٦ ساعات تدريبية استهدفت القيادات الشابة في الأحزاب السياسية الفلسطينية، وهدف اللقاء إلى تعريف المشاركين من مختلف الأحزاب السياسية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وواقع الفساد في المجتمع الفلسطيني ودور الأحزاب السياسية في عملية مكافحة الفساد.

وفي بداية اللقاء قدم د.عزمي الشعبي عرضاً لواقع الفساد في المجتمع الفلسطيني موضحاً الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي العام والإرادة السياسية في مواجهة الفساد والضغط والتأثير على صانعي القرار من أجل تنفيذ تدابير وإجراءات وسياسات فعالة في مكافحة الفساد.

ثم أوضح د. ياسر العموري مفهوم الفساد ومظاهره وأسبابه، و تم تعريف المشاركين باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بعد أن تم توزيعها عليهم ومناقشتها

تأهيل مدربين في مجال مكافحة الفساد

أنهى الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان بتاريخ ٢٠٠٨/٨/٣٠، دورة تدريبية عقدت في غزة بهدف تأهيل مدربين في مجال مكافحة الفساد امتد تنفيذها ما بين ٢٧-٣٠ آب ٢٠٠٨ بواقع ١٨ ساعة تدريبية.

التدريب الذي جرى من قبل ائتلاف أمان بوصفه بيت خبرة في قضايا النزاهة والمساءلة والشفافية يستهدف تجنيد بعض الطاقات البشرية بمختلف القطاعات لتعزيز منظومة ونظم النزاهة في عمل القطاع العام، المناط فيه تقديم الخدمات للمواطنين بالتزامن مع السعي الذي تقوم به أمان لمراجعة وتطوير التشريعات واللوائح والأنظمة بشكل يجعلها تستجيب إلى متطلبات الشفافية والمساءلة.

وجرى تأهيل المدربين على وسائل تمكين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني من دمج وتطبيق آليات وإجراءات تحاصر ممارسات الفساد وتشجع المساءلة والمحاسبة. تم تنفيذ هذه الدورة التدريبية المتخصصة بغرض تأهيل مدربين في مجال مكافحة الفساد كمرحلة أولى، حيث سيتم البناء عليها باستثمار خبرات ومعارف المدربين وفقاً لخلفياتهم المهنية والخبرات التي اكتسبوها والتدريب لاحقاً في البعدين المفاهيمي النظري والتطبيقي باستخدام أساليب تدريبية فعالة في مجال تعزيز الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد.

شارك في هذا التدريب ١٩ مدرب ومدربة من العاملين في مؤسسات القطاع العام، الهيئات الرقابية، المؤسسات الأهلية، الأحزاب، النقابات، شركات القطاع الخاص وإعلاميين.

الأول من نوعه فلسطينياً معرض رسومات "أطفال فلسطين.. عين على الفساد"



أمان يبادر لإعداد مشروع قانون لصندوق الاستثمار الفلسطيني



غزة، وقامت لجان التحكيم باختيار أفضل خمس لوحات في الضفة الغربية ومثلها في قطاع غزة.

وخلال الاحتفال تم تكريم الفائزين بالمسابقة، حيث منحت الجوائز لعشرة أطفال مناصفة بين الضفة والقطاع، وهم: رجب محمد من غزة، وإبراهيم أسطفان من بيت لحم، وبراء فايز أبو جودة من بيت لحم، وكرام أبو جاسر من غزة، ومحمد حسين من غزة، ومي عوني من نابلس، وأمجد تركي من غزة، ومحمد عودة من بيت لحم، ومي وحيدة من غزة، وعمر تركمان من نابلس. كما كرم ائتلاف «أمان» لجان التحكيم في المسابقة.

إصدار جديد
كتيب يحتوي على رسومات للأطفال



خلال احتفال الشفافية ٢٠٠٨ والذي نظمه ائتلاف «أمان» بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، في السادس عشر من كانون الأول في مدينتي رام الله وغزة، عرض الائتلاف مجموعة من رسومات الأطفال المشاركين في مسابقة «أطفال فلسطين.. عين على الفساد».

واستهدفت المسابقة ١٠٠ مدرسة من المدارس الخاصة ومدارس وكالة الغوث المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم إشراك نحو ألف طالب وطالبة من الصف السادس الابتدائي ممن يمتلكون موهبة الرسم حتى يعبروا بلوحاتهم المختلفة عن رفضهم المطلق للفساد، وتطلعهم إلى مجتمع فلسطيني خالٍ من كافة مظاهر الفساد.

وهدفت المسابقة إلى تعزيز قيم النزاهة لدى الأطفال والتعبير عن مشاعرهم المختلفة من خلال الرسم، علماً أن المسابقة بدأت في أيار ٢٠٠٨ واستمرت حتى تشرين الأول ٢٠٠٨.

وبلغ إجمالي عدد اللوحات المقدمة نحو ألف لوحة، تم فرزها من قبل فنانين تشكيليين في الضفة الغربية وقطاع



بموجبه صندوق الاستثمار، مؤكداً أنه ليس موضوع النقاش، فحالة فلسطين غير المستقرة أدت الى تخوف القيادة الفلسطينية الى التعرض لضغوطات فارتأت ان يكون لديها مبالغ مالية احتياطية، وجاء في القانون الأساسي أن من حق الحكومة الفلسطينية انشاء شركات عامة تدير شأنها اقتصادياً ولكن قيدها بأن يتم ذلك من خلال قانون خاص. ومن هذا المنطلق لا بد من وجود قانون خاص ينظم عمل الشركة العامة التي تنشئها السلطة بهدف استثمار المال العام.

كما أوضح أن النقاش الذي دار ما بين المجلس التشريعي والحكومة في ذلك الوقت حول موضوع الشركة، وهذا ينطبق على الصندوق، كان يدور حول الشكل الأنسب والقيود الذي ستدار وفقها هذه الشركة: ومنها استخدام آليات القطاع الخاص في عمل الصندوق لا تتنافس مع مجالات عمل القطاع الخاص، وأن تعمل هذه الشركة داخل وخارج فلسطين في مجالات تدر ارباح ولكن يفضل الا تكون في مجالات التجارة أو المجالات التي يعمل بها بدون مخاطر. فمجالات عمل الشركة كانت متعددة، مع ذلك كان هناك خلاف في التطبيق.

وفي أعقاب الورشة تم إرسال المسودة النهائية من مشروع القانون بعد أن تم إدخال التعديلات المطلوبة عليها إلى الجهات المختصة. تجدر الإشارة إلى أن مشروع القانون ركز على خصوصية الصندوق بعيداً عن الإدارة العامة للسلطة، وعلى المساحة التي يأخذها بعيداً عن قانون الشركات كونه قانون خاص وعلى أهمية إخضاعه للمساءلة واليات العمل على ذلك.

وحول تساؤل البعض عن أهمية ذلك الآن في الوقت الذي تتعطل فيه أعمال المجلس التشريعي، أكد د. الشعيبي انه في غياب المجلس التشريعي حسب المادة ٤٣ من القانون الأساسي للرئيس الحق في إصدار قوانين مهمة وضرورية، ونحن نضغط على صانعي القرار من أجل إقرار قانون ينظم عمل الصندوق، ومن حق المجتمع المدني ممارسة حقه في الضغط على مراكز القرار.

عقد الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة - «أمان» ورشة عمل بتاريخ ٢٥/٨/٢٠٠٨ لمناقشة مشروع قانون تم إعداده من قبل خبراء «أمان» خاص ينظم عمل صندوق الاستثمار الفلسطيني، حيث حضر الورشة ممثلين عن صندوق الاستثمار الفلسطيني والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار والمجلس التشريعي و مجلس الوزراء و مؤسسات من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاهلي بالإضافة إلى خبراء وباحثين اقتصاديين وقانونيين.

وتم افتتاح الورشة من قبل المديرية التنفيذية لائتلاف «أمان» غادة الزغير، موضحة الدور الذي يقوم به ائتلاف امان في مجال تعزيز مبادئ الشفافية ونظم المساءلة في ادارة المال العام، وأشارت أن مشروع القانون هذا الذي بادر الائتلاف الى اعداده يهدف الى حماية الصندوق من أي تهديدات خارجية أو داخلية قد يتعرض لها الصندوق وللتخلص من حالة الضبابية في إدارة الصندوق وكما يهدف الي تفعيل الرقابة على أموال الصندوق باعتباره مالا عاما مشيرة إلى أنه تم إنشاؤه بموجب مرسوم رئاسي لا وجود لرقابة السلطة التشريعية عليه خاصة ما يتعلق بإقرار موازنته.

وأكدت على حق المواطنين في الاطلاع على المعلومات المختلفة الخاصة بإدارة أموال الصندوق وعلى أهمية أن يقوم الصندوق بنشر تقارير دورية حول أوضاعه المالية والاستثمارية.

بدوره أشار د. عزمي الشعيبي مفوض «أمان» لمكافحة الفساد إلى أن الفكرة من وراء عمل مشروع قانون للصندوق هي ان المنظومة القانونية الموجودة حالياً والتي يعمل الصندوق بموجبها مرتبكة وغير مترابطة أو ملتزمة بالأحكام الدستورية المتضمنة في مبادئ القانون الأساسي مما يضعف الاشراف على المال العام.

ثم تحدث د. الشعيبي، عن الشق التاريخي الذي نشأ



Aman Participates in the 13th International Anti-Corruption Conference in Athens

A delegation representing the Coalition for Integrity and Accountability - AMAN, comprised of Dr. Azmi Shuaibi, Jamileh Abed, Mohammed Liftawi and Dr. Abbas Abdul Haq participated in the 13th International Anti-Corruption Conference, which was held in Athens, Greece during the period of 29/10-4/11, 2008.

AMAN, the Palestinian national chapter of Transparency International, presented five papers on the following topics: good governance for civil society organizations, AMAN's experience in networking with the public sector in general and the government in particular, the code of conduct for civil society, the assessment of the national integrity system in the Palestinian Occupied Territories, and implementing provisions of the United Nations Convention against Corruption.

Mr. Liftawi, who works on implementing the UNCAC project, participated in a workshop on the UNCAC Review Mechanisms. He presented a paper on AMAN's achievements in advocating the implementation of the convention's most important articles to the Palestinian government; taking into consideration the uniqueness of the Palestinian case.

Within this conference, AMAN held a special workshop entitled the "Corruption and reform initiatives in the security sector in the Arab region". Three Arab panelists participated presenting three different dimensions of the subject.

- The official Arab security establishment and integrity system, a combating factor or an opportunity for corruption by Dr. Azmi Shuaibi, Commissioner for Combating Corruption at AMAN.
- Integrity, Transparency and Accountability in the Security Establishment - the Case of Kuwait, by Professor Salah Al-Ghazali, Chairman of Kuwait Transparency Society.
- The Militias and the Arab Integrity System, presented by Gael Kibarini on behalf of Dr. Khalil Jibara, the Executive Director of the Lebanon Transparency Society.

Dr. Shuaibi pointed out that the Arab security establishment in most Arab countries is authorized to interfere in the private life of citizens under different pretexts and justifications such as the certification of good conduct. This type of procedures is not only sufficient to disrupt the mechanisms of change and democratic transformation but also work to ensure continued control of the authoritarian regimes.

Dr. Shuaibi said that the continuous obstruction of justice and imposition of media censorship contribute substantially to the weakening of monitoring institutions. It also works to

downplay the issue of conflict of interest resulting from the involvement of security officials in economic projects where the power and prestige of positions they occupy are exploited to bring such officials many undeserved privileges.

It should also be noted that more than 1300 participants from 135 countries, representing various sectors participated in Athens conference which was held under the slogan «Fighting Corruption for a Sustainable Future.»

Aman takes part in the 3rd International Conference for Parliamentarians against Corruption in Kuwait

A Palestinian delegation participated in the Third World Conference of Parliamentarians against Corruption that was held in Kuwait on 17-20 of November 2008. The delegation was comprised of three members: Mr. Mahmoud Aloul, a member of Palestinian Legislative Council, Dr. Azmi Shuaibi, and Ms. Ghada Al-Zughayyer from AMAN. Six PLC members from the West Bank and Gaza Strip were scheduled to join the delegation but the Israeli siege on the Gaza Strip and the non-issuance of visas prevented their participation in the conference.

More than two hundred personalities attended the conference representing parliamentarians, national chapters of Transparency International, civil society organizations and international agencies worldwide. The active participation of the Arab Network of Arab Parliamentarians against Corruption was especially noticeable. The network held a lengthy meeting to discuss the mechanisms for strengthening the role of Arab parliamentarians in the adoption and actual application of UNCAC in their countries. The meetings also discussed the role of civil society organizations in educating all parties concerned with the Convention.

Representatives of the Arab Network of Parliamentarians against Corruption presented an update on the Network's achievements regarding the adoption of UNCAC. Dr. Azmi Shuaibi explained that the Palestinian government filled the self-assessment questionnaire and submitted it to the United Nations despite the fact that Palestine has yet to become a full member of the United Nations. In an official letter to the UN, the Palestinian Government expressed its ratification and adoption of UNCAC. Furthermore, Dr. Shuaibi presented a summary of the report on the state of corruption in the Palestinian Occupied Territories which was prepared jointly by AMAN and the Network of Palestinian Parliamentarians against Corruption. Dr. Shuaibi recommended that the Arab governments and parliaments should enable civil society organizations to participate in the implementation of the Convention since this is not an issue for governments only, but rather constitute a matter of interest for all sectors, particularly for civil society.

يشاركون في مشاريع اقتصادية، موظفين هيبة وقوة المراكز التي يشغلونها للحصول بدون وجه حق على امتيازات عديدة.

كما تجدر الإشارة إلى أن أكثر من ١٢٠٠ مشارك من ١٣٥ دولة يمثلون قطاعات مختلفة شاركوا في أعمال مؤتمر أثينا الذي عقد تحت شعار "مكافحة الفساد من أجل مستقبل مستدام".

«أمان» يشارك في المؤتمر العالمي الثالث للبرلمانيين ضد الفساد في الكويت

شارك وفد فلسطيني ضم عضو المجلس التشريعي محمود العالول ومفوض «أمان» لمكافحة الفساد د.عزمي الشعيبي والمديرة التنفيذية لائتلاف «أمان» غادة الزغير في المؤتمر العالمي الثالث للبرلمانيين ضد الفساد الذي انعقد في الكويت في الفترة ١٧-٢٠/١١/٢٠٠٨.

وكان من المقرر أن يشارك فيه ستة نواب من الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع وعدم حصول بعض الأعضاء على تأشيرات دخول للأراضي الكويتية حال دون مشاركتهم في المؤتمر.

وقد شارك أكثر من مائتي شخصية برلمانية وممثلين عن فروع الشفافية الدولية والمجتمع المدني بالإضافة إلى مؤسسات دولية في أعمال هذا المؤتمر، ولوحظت مشاركة واسعة وفاعلة من الشبكة العربية للبرلمانيين العرب ضد الفساد والتي عقدت اجتماعاً موسعاً لها على هامش المؤتمر ناقشت فيه آليات تعزيز دور البرلمانيين العرب في تبني بلدانهم لاتفاقية الأمم المتحدة وتطبيقها على الأرض. كما ناقشت دور منظمات المجتمع المدني في توعية جميع الأطراف المعنية بالاتفاقية.

وقام ممثلو الشبكة من كافة الدول العربية باستعراض ما تم إنجازه على صعيد اتفاقية الأمم المتحدة، حيث بين د. الشعيبي أن الحكومة الفلسطينية وعلى الرغم من عدم إلزامية الاتفاقية لها كون فلسطين ليست عضواً كاملاً في هيئة الأمم المتحدة، قامت بتعبئة استمارة التقييم الذاتي الخاصة بالاتفاقية وتم إرسالها إلى الأمم المتحدة، وجاء ذلك بعد أن عبرت الحكومة الفلسطينية عن تبنيتها للاتفاقية والمصادقة عليها في رسالة رسمية وجهتها إلى الأمم المتحدة. كما تحدث د. الشعيبي عن تقرير حالة الفساد في فلسطين الذي أعدته شبكة «برلمانيون فلسطينيون ضد الفساد» بالتعاون مع ائتلاف «أمان». وتقدم الشعيبي بتوصية للبرلمانات والحكومات العربية لتمكين منظمات المجتمع المدني من المشاركة في تطبيق الاتفاقية حيث أنها ليست شأنًا خاصًا بالحكومات فقط، إنما تعني جميع القطاعات، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني.

«أمان» يشارك في المؤتمر العالمي الثالث عشر لمكافحة الفساد في أثينا

شارك وفد من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة- أمان، ممثلاً بالدكتور عزمي الشعيبي، وجميلة العبد ومحمد الفتاوي ود.عباس عبد الحق، في أعمال المؤتمر الثالث عشر لمنظمة الشفافية الدولية الذي عقد في العاصمة اليونانية أثينا في الفترة بين ٢٩/١٠-٤/١١/٢٠٠٨.

وقدم ائتلاف «أمان»، الفرع الفلسطيني لمنظمة الشفافية الدولية، خمس مداخلات حول الحكم الصالح في منظمات المجتمع المدني، وتجربة «أمان» في التشبيك مع القطاع العام وفي مقدمته الحكومة، ومدونة السلوك الخاصة بالعمل الأهلي، ودراسة نظام النزاهة الوطني في الأراضي الفلسطينية، ومشروع دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وقدم محمد الفتاوي، المساعد الإداري لمشروع دعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خلال مشاركته في ورشة عمل حول آليات المراقبة على تنفيذ الاتفاقية، عرضاً عن الإنجازات التي حققتها ائتلاف «أمان» في الضغط على الحكومة الفلسطينية في مجال تطبيق أهم البنود الواردة في الاتفاقية في ظل الخصوصية الفلسطينية.

وكان ائتلاف «أمان» قد عقد خلال المؤتمر ورشة عمل متخصصة بعنوان «المؤسسة الأمنية العربية ومبادرات الإصلاح»، وعرضت أوراق عمل من قبل ثلاثة خبراء عرب:

- المؤسسة الأمنية الرسمية ونظام النزاهة العربي، قدمها الدكتور عزمي الشعيبي، مفوض أمان لشؤون مكافحة الفساد.

- النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسة الأمنية- حالة الكويت، للأستاذ صلاح الغزالي، رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية.

- المليشيات ونظام النزاهة العربي، قدمها د. خليل جبارة، المدير التنفيذي لمنظمة الشفافية اللبنانية.

وشدد د. الشعيبي في مداخلته على أن الصلاحيات التي تمتلكها المؤسسة الأمنية العربية للتدخل في الحياة الداخلية للمواطنين في معظم الدول العربية تحت مسميات ومبررات مختلفة، مثل الحصول على وثيقة حسن سلوك، تكفي لتعطيل آليات التغيير والتحول الديمقراطي وتضمن استمرار إحكام سيطرة النظام التسلسلي على زمام الأمور.

وأضاف قائلاً: إن تعطيل القضاء المدني وفرض الرقابة على المؤسسات الإعلامية أضعفاً إلى حد كبير المؤسسات الرقابية والمحاسبية، وشجعا على تجاهل موضوع تضارب المصالح للمسؤولين الأمنيين الذين

AMAN Initiates a Draft Law for the Palestinian Investment Fund



“Palestinian Children... an Eye on Corruption”

On August 25, 2008, Aman held a workshop to discuss its initiative of the draft law, prepared by AMAN, which aims at organizing the work of the Palestinian Investment Fund;. The workshop was attended by representatives of the Palestinian Investment Fund, the General Assembly for Promoting Investment, members of the legislative council, minister’s council, and organizations from both the public and private sectors, in addition to legal consultants and researchers and other experts.

After welcoming the attendees, Executive Director Ghada Zughayar explained AMAN's role in promoting principles of transparency and systems of accountability in the Palestinian society and especially in managing public funds. She pointed out that the draft which is being discussed today aims to protect the Palestinian Investment Fund from any internal and/or external threats that may arise. The draft also hopes to remove any ambiguity which surrounds the work of the fund. The draft hopes to activate better monitoring over the entrusted funds taking into consideration that these funds are public funds and the fund itself was established by a presidential decree hence is not monitored by the legislative council.

Ms. Zughayar stressed the citizen’s right to access to information regarding management of the Fund and pointed out the importance of publishing periodic reports illustrating the Fund's financial and investment status.

Dr. Azmi Shuaibi, AMAN's commissioner for Combating Corruption, explained the intention of drafting such a law by explaining that the existing legal system by which the Fund works is ambiguous and unrelated to its needs. Furthermore, the system does not coincide to the constitutional provisions stipulated in the Palestinian Basic Law. All these elements weaken the monitoring of public funds managed by the Fund.

He further elaborated on the history of the Fund, although it was not the subject of discussion, by stating that the Fund was established during an era where the Palestinian leadership was afraid of external pressure

regarding its finances hence in need of reserve funds. Taking this into account, the Palestinian Basic Law gave the government the right to establish public institutions that could manage economic affairs. However, it stated that all functions have to abide by a special law. Therefore, it is vital to draft this special law in order to regulate the work of any public institution established by the Authority which aims at investing public funds.

He also explained that at the time of establishing the Fund, the discussion which took place between the Legislative Council and the Government was in search of the best methods for managing public companies one of which was the use of private sector mechanisms. This was conditional that using the mechanisms does not give the company in question the right to compete with the private sector. The Fund, however, is

allowed to work in the Palestinian Occupied Territories as well as abroad, in the areas of generating profit, but preferably not in the areas of trade where the private sector is active.

When asked about the disrupted work of the Legislative Council and its importance in monitoring public institutions, Dr. Shuaibi confirmed that in the absence of the Legislative Council role - according to article 43 of the Basic Law - the President has the right to issue laws as the need arises. And in that regard, we call on decision makers to adopt a law that will regulate the work of the Fund. And we call on civil society to exercise its right in pressuring decision-makers to adopt the law.

After the workshop, an amended copy of the draft law was sent to the relevant parties. It is worthy to note that the draft law focused on specifications related to management of the Fund, independent of any public administration of the Palestinian Authority, as well as from the law which governs private companies. Furthermore, the law not only will regulate the work of the Fund, but will make it easier to hold the Fund accountable for its actions and decisions.

An exhibition portraying a collection of children’s drawings who participated in a drawing contest, “Palestinian Children ... an eye on corruption.”, initiated and implemented by AMAN, was displayed at AMAN’s Transparency Festival 2008, on December 16, 2008. The festival was held in celebration of International Anti-Corruption day which falls on the 9th of December of each year.

The contest targeted 100 of the UNRWA and private schools in the west bank and Gaza strip. It aimed at promoting the values of integrity and principles of transparency among Palestinian children in addition to enabling them to express their feelings of what they define as corruption acts through drawing.

Approximately, a thousand students from the sixth grade participated in the contest which began in May and lasted until October 2008. The drawings were very impressive and reflected a level of awareness among the children on the subject of corruption. However, the designated jury were instructed to provide a shortlist with only ten winners. The jury/selection committee was formed from well known Palestinian artists who studied the drawings and selected the top ten winners. A prize of 300 dollars was awarded to each contestant with the winning drawing.



An additional 80 drawings were selected and displayed in a special exhibition during AMAN’s Transparency Festival and were also published in a small booklet.

Prizes were awarded to the following ten children -equally distributed between the West Bank and Gaza Strip-: Rajab Mohammed from Gaza, Ibrahim Istifan from Bethlehem, Baraa Abu Jawdeh from Bethlehem, Karam Abu Jasir from Gaza, Mohammed Hussein from Gaza, Mai Awni from Nablus, Amjad Turki from Gaza, Mohammed Odeh from Bethlehem, Mai Waheedeh from Gaza, and Omar Turkmen from Nablus.

Note: During the Festival, AMAN also gave recognition to the Jury for their time and effort exerted in selecting the winning drawings.



New Publication



A Booklet that Contains Children's Drawings

Training of Trainers on Anti-Corruption



Targeting the Public Sector, Media and Political Parties Awareness Meetings on UNCAC

AMAN conducted a Training of Trainers (TOT) workshop in Gaza on Aug 27-30, a total of 18 hours of training, for employees working in the media, NGOs, political parties, private sector and public sectors.

The aim of the 3- day training was to recruit trainers who can train others on how to fight corruption hence fulfilling AMAN's mission in an efficient manner.

The 19 trainees were selected based on specific criteria. They were trained on how to deliver anti corruption concepts in a creative, simple and professional way. Furthermore, methods and mechanisms of combating

this phenomenon were also part of the training. All the training took into consideration the needs of the various Palestinian sectors.

At the end of the training, AMAN granted all participants certificates of participation and provided them with the training manual.

To further reinforce the fight against corruption and to give the trainees hands on experience, AMAN selected a number of the trainees who attended the workshop to work with AMAN as trainers in the field of anti-corruption and to assist in the development of anti-corruption training manuals for each sector in the Palestinian society.



AMAN held a one day workshop for the youth leadership in the Palestinian political parties in Nov. 08. The objective of the workshop which was held in Ramallah was to introduce the UNCAC and the role of political parties in the fight against corruption.

At the beginning of the workshop, Dr. Azmi Shuaibi gave a presentation illustrating the level of corruption in the Palestinian society as presented in opinion polls. He also pointed out the role of the political parties in combating corruption in pressuring decision makers to implement anti corruption policies and measures.

During the workshop, the participants discussed the concept of corruption, its causes and manifestations in general, and discussed in depth, the provisions of the United Nations Convention against Corruption.

Prior to that the abovementioned workshop, a 3-day workshop on the subject of "financial management in public institutions" was held in Ramallah and Gaza for employees of public institutions. 60 public institutions participated in the workshop. The third day and last day of the workshop was allocated exclusively for the procurement and management of public fund as stipulated in the provisions of the UNCAC.

Another workshop entitled "The role of media in combating corruption" targeting media professionals was also held in both Ramallah and Gaza.

The workshop was held for three consecutive days, and tackled issues such as corruption, its causes and manifestations, the role of the media in dealing with issues of corruption, ethics of the journalism profession, and the international mechanisms for combating corruption, particularly the United Nations Convention against Corruption.



AMAN Presents a Report on the «Financial and Administrative Reform in the Palestinian Security Institution»



Call for the Establishment of a Palestinian Illicit Gain Commission

On July 23, 2008, AMAN organized a workshop entitled “the Security Institution Protects the Sovereignty of Law and is Subject to it”, in Ramallah. The workshop was held to discuss a research report, prepared by AMAN, on the security institution in the Occupied Palestinian Territories. It was attended by a number of official representatives from the various security apparatuses, civil society organizations, the State Audit and Administrative Control Bureau and relevant ministries and institutions.

Dr. Azmi Shuaibi, AMAN General Commissioner for Combating Corruption presented the report. He clarified the aim of the report, which was to review the working environment of the security apparatuses being a public institution that is governed by the provisions of the Palestinian basic law. He added that the report also examines the extent by which the institution and its employees adhere to the principles of transparency, systems of accountability and the values of integrity in their daily conduct.

The report outlined several important recommendations that include: the necessity of having bylaws for all the security apparatuses as well as internal procedures to regulate their work; Budgets should be prepared according to the provisions specified in the Public Budget Law (09) for 1998 and its amendments. In addition, budget implementation should be subject to legal oversight; and the legal reference for the military establishment should be unified.

Dr. Shuaibi stressed the importance of avoiding violations committed in the past, which arose from the absence of the law and or lack of applying it; or the lack of a having an unified source of reference for the security apparatuses; the problems in the appointment and promotion of public personnel and salary disbursement mechanisms. Such policy, has led to significant inflation in the number of employees in the security apparatuses which reached to 82,000 in 2007 while they received, in general, 40% of the

Palestinian Authority’s expenditure.

On her part, AMAN’s Executive Director, Ms. Ghada Zughayer, indicated that there are signs of a positive transformation in the nature of the work of the security establishment towards promoting reconciliation between the security establishment and the public.

The workshop featured a number of comments and suggestions by security apparatuses’ representatives who emphasized the importance of adhering to the law governing their work. They also expressed that, at the same time, the apparatuses should not be held accountable today for the chaotic and undisciplined performance which happened in the past.

It is worthy to note that at the present time, the security apparatuses are showing signs of actual development and real reform in their institution.

New Publication



“Financial And Administrative Reform In the Palestinian Security Institution”

A number of Palestinian Legislative Council members and legal experts who participated in a workshop, organized by AMAN Coalition on Aug 14th, called for the establishment of an Illicit Gain commission by appointing a chairman and ratifying the Executive By-Law of the existing law as a first step.

Many prominent officials from the Palestinian judiciary and legislative branches of PNA attended the workshop. Among those are Dr. Ali Khashan, the Minister of Justice; Professor Abdul Karim Abu Salah, Head of Al-Fatwa and Legislation Bureau, representatives from the State Audit and Administrative Control Bureau, and the Ministry of Interior. Representatives of civil society organizations also participated.

The aim of the workshop was to discuss the draft Executive By-Law, proposed by AMAN, prior to submitting it to the Palestinian Cabinet for approval.

Ms. Ghada Zughayar, Executive Director at AMAN, opened the workshop by highlighting the necessity of having an Executive By-Law that interprets and explains the Illicit Gain law of 2005. This she said would constitute a practical step towards implementing the above mentioned law since it has been delayed for a long period of time due to lack of appointing a chairperson for the Commission by the president. Further complication, she added, included absence of a political Will and the disruption of the work of the Legislative Council, the body who ratifies the appointment. Ms. Zughayar urged the attendees to effectively advocate for the designation of candidates to the post and to define mechanisms that will bring about the approval of the Legislative Council.

Dr. Azmi Shuaibi, AMAN Commissioner for Combating Corruption, clarified the important role AMAN played to overcome obstacles hindering the establishment of a Palestinian institution that would be responsible for implementing the Will of the Palestinian legislature regarding financial disclosure of decision making officials working in the public sphere; this includes, both, civil and military.

In this regard, the development of mechanisms for implementing the Illicit Gain law will facilitate the task of the future chairperson, once appointed by the President. The chairperson will then be able to build a special financial disclosure system prior to submitting it to the Cabinet for ratification and issuance. The whole process will then be published in the official newspaper in accordance with the law.

In his address, Dr. Ali Khashan stated that all state signatories to the United Nations Convention against Corruption

(UNCAC) have founded Illicit Gain commissions. But in the Palestinian case, there is a law but no commission. Therefore, it is critical to pass the draft regulation document/ executive by-law to the Cabinet for approval. He also called for the immediate appointment of a chairperson to the Illicit Gain commission, repeating that Palestine is one of the few countries with no governmental anti-corruption body.

Mr. Abdul Karim Abu Salah commended the effort AMAN has invested in the preparation of the draft by-law, stressing the importance of having the law ready for adoption and application once the Illicit Gain commission is established. Before creating the commission, he said, the Cabinet is not entitled to issue such regulations. He also stressed on the importance of ensuring that these regulations are consistent with the law so that no detraction and contradiction occurs between its provisions.

In his turn, Mr. Qais Abdel Karim, a member of the network of “Palestinian Parliamentarians against Corruption”, stressed the necessity to consolidate the efforts of all civil society organizations to pressure decision-makers for the appointment of a chairman to the Illicit Gain Commission.

PLC member, Dr. Sahar Qawasmi, proposed that heads of civil society organizations be added to the category of individuals obligated to declare their financial assets, since these institutions do manage public funds. Moreover, Dr. Qawasmi requested that the law should be binding to members of the Illicit Gain Commission as well in regard to financial disclosures. By the same token, a second PLC member, Mr. Ayman Daraghma, inquired about the possibility of including an article or a clause that will prevent officials who refuse to submit to financial disclosures from staying at their job until they comply with the law.

Furthermore, Mr. Khalil Rifaa’i, the Director General of the Legal Affairs Directorate at the Cabinet explained that although the objective of the executive by-laws is to interpret the law and delineate its implementation, the proposed draft is very brief which entails that further work is required to elaborate on the operational mechanisms. He also advised that it is necessary to avoid generalization within the provisions which represent a major drawback if the Palestinian Illicit Gain law.

As a result of this workshop, AMAN issued an official letter addressed to the Prime Minister in which AMAN called for an immediate appointment of a chairperson to the Illicit Gain commission; and in accordance with the provisions of Article 3 of the Illicit Gain law of 6/1/2005.

National Team Begins Preparation of National Plan for Combating Corruption



In its meeting held on August 18, 2008, the Palestinian Cabinet approved the formation of a national team to prepare a national plan with the purpose of promoting transparency and integrity in public institutions. Members of the team include the Minister of Planning who is also the head of the team, representatives from the Ministry of Finance, the Ministry of the Interior, the Ministry of Education, the Ministry of Health, the Ministry of Justice, the General Prosecution office, the Secretariat of the Palestinian Cabinet, the State Audit and Administrative Control Bureau, the General Coordinator of the Legislative Plan, the Capital Market Authority as well as the Coalition for Integrity and Accountability – AMAN as a representative of civil society organizations.

In order to join efforts of all parties, and to highlight the political will of decision-makers to adopt a comprehensive national plan for combating corruption, AMAN prepared a draft framework of the national plan in 2007. This task was achieved in cooperation with civil society organizations, political parties, media institutions and the private sector. The draft framework of the national plan was launched during AMAN's annual conference on Dec 13th 2007 in the presence of the Prime Minister, Dr. Salam Fayyad, who stressed the government's support for the national plan and its contribution to the national reform plan.

The draft National Plan takes in consideration the principles and objectives of the United Nations Convention against Corruption. It also, unites the efforts of all sectors; public and private as well as civil society organizations in promoting values of Integrity, principles of transparency and systems of accountability in the public work. It also worked to create a political will for the Palestinian decision-makers to take a step in fighting corruption. Further,

it aimed to create a Palestinian anti-corruption public opinion that demands substantial reform in the Palestinian society.

The UNCAC Self Assessment Checklist Completed and Submitted to the UN

Since its establishment, the national team has convened 3 times. The first meeting took place on September 18, 2008, and was held at the Ministry of Planning in Ramallah. During that meeting, the main topics to be included in the national plan were discussed, in addition to the possibility of extending the membership to include more civil society representatives such as academics and activists.

The team had also formed a sub-committee to work on the UNCAC self-assessment checklist as a first step in identifying gaps in legislations and policies relating to anti corruption.

During the second meeting held on September 25, 2008, the team discussed and approved the completed self assessment checklist; which was later approved by the Prime Minister and submitted to the UN Secretary General at the end of September 2008.

Finally, during the third meeting which was held on October 6, 2008, the team discussed the Terms of Reference (ToR) for preparing the national plan.



By: Mona Jaber – AMAN

Anti-Money Laundering: A Nail in the Corruption Coffin

The phenomenon of corruption in the Occupied Palestinian Territories has many forms and manifestations, more prominent of which is the squandering of public funds, and the use of positions and authority for personal interest. However, one form of corruption, which falls under illicit gains, is money laundering. Although there are many ways in which money is laundered, the most commonly practiced one, in concealing illegally earned money, is to put it to use in a seemingly legitimate areas, such as the purchase of land or investing in real-estate before transferring it to bank accounts.

The spread of political, administrative and financial corruption encouraged the emergence of money-laundering in the occupied Palestinian territories. Corrupt actions to disguise illegal incomes and proceeds of officials in public positions became prevalent through granting of special permits, illegal licenses and circumvention of laws and regulations.

The term money laundering refers to the "legitimization of funds gained by illegal activities whose owners cannot justify their access to". This is usually achieved by resorting to deceptive methods when putting it in use in order to make these funds legal. This includes bribery, misappropriation of public funds, and excessive wealth gained while in public office, to name a few.

The process of money laundering focuses on disguising their original sources, which leads to the distortion in the patterns of expenditure and consumption as well as in the environment of investment. It also leads to public distrust, distortion of a democratic environment, and loss of trust in the national plans and programs aimed at combating corruption.

Consequently, it is imperative to consolidate all efforts by institutions of the public and private sector to halt this negative phenomenon. This is feasible

through the adoption of anti-corruption policies, and the application of swift and decisive measures to curb money-laundering operations. This can be done by applying the money-laundering law as a national law which criminalizes money-laundering and pursues perpetrators.

It is worthy to note that following the formation of the Palestinian National Committee to Combat Money Laundering in June 2008, one of its main achievements was the development of anti-money laundering manuals for banks, financial institutions, and the various investment centers in the Occupied Palestinian Territories.

New Publication

"The Palestinian Experience in Combating Money Laundering"

AMAN has issued a report in October 2008, on the Palestinian experience in the fight against money laundering. The report was based on international agreements, standards and practices pertinent to combating money-laundering. The report describes and analyzes the legislative and institutional frameworks governing the fight against money laundering in the Palestinian territories as well as sheds light on the roles undertaken by banks and other financial institutions operating in the areas under the jurisdiction of the Palestinian National Authority.



The Higher Judicial Council Adopts Codes of Conduct For Judges and Judiciary Personnel



Given the importance of the independence of the Palestinian judiciary, and its crucial role in the fight against corruption, it is extremely important to take actions and measures to strengthen integrity and to prevent corruption opportunities among members of the judiciary.

Therefore, AMAN, in cooperation with the Higher Judicial Council, initiated the preparation of a code of conduct (CoC) for employees in the judicial system. It also further developed a code of conduct for judges in line with the United Nations Convention against Corruption (UNCAC).

On November 22, 2008 AMAN organized several meetings in Ramallah, Hebron and Nablus to discuss the Code of Conduct for judiciary employees. A total of 351 staff members attended these meetings. Based on the principle of partnership, the meetings aimed at encouraging judicial employees to discuss the proposed code, address ideas and recommendations presented and provide their own suggestions and comments on the code. At the end of the meeting, the draft code of conduct was amended and adopted by the participants.

Furthermore, on November 27-28, 2008 AMAN held a meeting in Bethlehem for a number of Palestinian judges that included Chief Justice, Chancellor Issa Abu Sharar. AMAN's Executive Director delivered the opening speech pointing out that both meetings and codes are the fruits of constructive cooperation and effective communication between AMAN and the Higher Judicial Council. Such cooperation is a strong indication of the important role of civil society in protecting the rule of law and in strengthening the sovereignty and neutrality of the judiciary system and authority, hence contributing to the reinforcement of public trust in the judiciary body as a whole.

The Chief Justice affirmed that presently there are many obstacles that contribute to an accumulation of cases before the courts. By the end of last year, the number of unresolved cases totaled 56,724 cases; 4022 of those were criminal cases, 46,830 reconciliation cases, while the remaining cases are pending trial before the courts. Another challenge to the judiciary is the number of unresolved cases (2524) which have been held for more than ten years.

Dr. Azmi Shuaibi addressed the system of integrity, transparency and accountability in the Palestinian

society and described, with vivid examples, the status of corruption and its causes and manifestations in Occupied Palestinian Territories. Only few corruption cases were investigated but even those have not reached the point of being referred to trial before the courts.

During the second day of the meeting, Mr. Nasser Al-Rayyes delivered a presentation of UNCAC and Palestinian legislations on the fight against corruption assessing the latter's compatibility with this international agreement. At the end of the meeting, participants adopted their code of conduct after its amendment for conformity with UNCAC.

AMAN Holds Workshops to Discuss Draft Laws Prepared by the Judiciary

In September and October of 2008, AMAN convened a series of workshops to discuss a number of draft laws prepared by the Palestinian judiciary. The workshops aimed at addressing enforcement challenges, accelerating the process of resolving frozen cases for trial and defining the structure, composition and functions of judicial institutions. The aim of the discussions was also to contribute to the improvement of the judicial performance hence restoring public trust in the judiciary system. The workshops were conducted in cooperation with the judicial authorities, who launched an initiative to involve Palestinian civil society in the process of judicial reform, and AMAN Coalition who strives for the development of the performance and integrity of the Palestinian judicial system.

Against such background, the judiciary took the initiative to prepare a draft amended law on the formation of the regular courts (No. 05 for the year 2001). The draft law aims to strengthen the application of this law in order to prevent case backlog. In addition, the judiciary also drafted laws for the amendment of the Criminal Procedures Code, and the Civil and Commercial Trials Code.

Participants in these workshops included a number of judges, legal advisers of public institutions, members of the committee for legislative planning, a number of lawyers, and parliamentarians, in addition to representatives of civil society organizations active in this field. All participants share a common interest in the promotion of the values of integrity and principles of transparency in public action.

Excerpts from The Code of Conduct for Judges

Chapter I: Judicial Independence

- The judge shall refuse any intervention by any official or unofficial party on cases under his authority
- The judge shall not allow any intervention by his/her colleagues in the judgment of cases tried before him.
- The judge shall not allow opponents, lawyers or any other person to interfere in or influence his/her judgments.
- The judge is prohibited from practicing any business encounters, or serving as a member of boards of trustees for commercial firms, corporations, organizations or any other authority, or practice any other profession or occupation during his term as a judge.
- The judge is prohibited from joining any political party or any society affiliated to a political party.

Chapter II: Litigation Guarantees

- The judge may not listen to one of the parties involved in the case, or their representatives, in the absence of the other, outside the court sessions.
- The judge shall examine the evidence presented in the case without ever expressing his/her views on the subject prior to its presentation before the court.
- The judge, or dependent member of his/her nuclear family, is prohibited from soliciting or accepting any gifts, rewards, loans or benefits for him/herself that would not otherwise be acquired without their attachments to the judicial work.

Chapter III: Judicial Conduct

- The judge shall perform his/her judicial duties without bias, favoritism, prejudice or intolerance.
- The judge should not impose any penalties on the plaintive who pressed false charges in good faith in cases related to integrity and neutrality.
- The judge shall start trial sessions on time and in the early morning hours of working days
- The judge shall limit participation in social events, even family events, and not accept invitations that would cast doubt on his/her integrity or compromise his/her reputation.
- The judge shall restrict his/her relationships with lawyers or others individuals who have regular, or full time jobs within the courts he/she sits in.
- The judge shall renew/ update his/her financial assets report every three years.
- The judge shall submit reports regularly on financial rewards or remunerations he/she received in exchange for any non-judicial or legal activity he/she is allowed to undertake.
- The judge shall inform related party/ies of any personal bank account opened abroad.

Chapter IV: Capacities and Qualifications

- The judge shall be well informed and familiar with all laws and regulations valid and enforced in Palestine.
- The judge shall keep abreast of all judicial decisions issued by the Supreme Courts.
- The judge shall be well-informed of all international conventions and agreements, both bilateral and multilateral which Palestine is a party to.
- The judge shall attend all training courses, seminars, and workshops recommended by the Higher Judicial Council.

Excerpts from the Code of Conduct for the Judiciary Personnel

This Code of Conduct is based on five basic principles or "ethical duties" that employees working in judicial institutions should abide by while conducting their duties at work; these principles are: respect for the rule of law, neutrality, integrity, diligence, and efficiency.

Roles and Duties of the Leadership of Judicial Institutions:

- Adoption and promotion of the codes of conduct as well as training employees on practicing principles of the code.
- Adoption of transparent procedures that prohibit interference of political parties in the process of recruitment and promotion.
- Facilitation of citizens' access to documented information on policies and decisions of the judicial institution
- Addressing all illicit gain cases with honesty and integrity.

Basic Conduct principles for Judicial Institutions Employees

Adherence to the Principles of Integrity and Independence

- We shall treat all citizens with absolute equality, neutrality and with no discrimination while assuming duties.
- We recognize that legal information is public in nature and should be made available to the public, unless confidentiality is established by law.

Relationship with Judges

- We are committed to show respect and reverence to judges and shall demonstrate this respect at all times.
- We shall refrain from any attempt to mediate, influence or express personal opinions, or interfere in any case before the court.
- We shall refrain from expressing any negative opinion relating to sentences issued by the judges.

Relationship with the Public

- We commit to providing the public with guidance and assistance regarding all procedures required by law.
- We shall be careful not to express to litigants any personal opinions regarding indictments issued by the court.
- We shall take into account the psychological and emotional status of the litigants and treat them with dignity.

Conflict of Interests

- We shall refrain from using information obtained while on the job or after leaving our jobs for personal gains or interests.
- We shall refrain from taking advantage of our posts for the achievement of material, personal, family or political gains. We shall also refrain from accepting any presents, gift, rewards or commissions, whether directly or through a medium, during or after termination of our official work in the public sector.
- We shall submit, in line with our positions and in accordance with the law, a financial disclosure of our personal assets as well as assets of our spouses and dependents.
- We are committed, in situations of potential conflict of interest between our duties and our own interests, to abide by measures taken to minimize or eliminate conflict of interest.

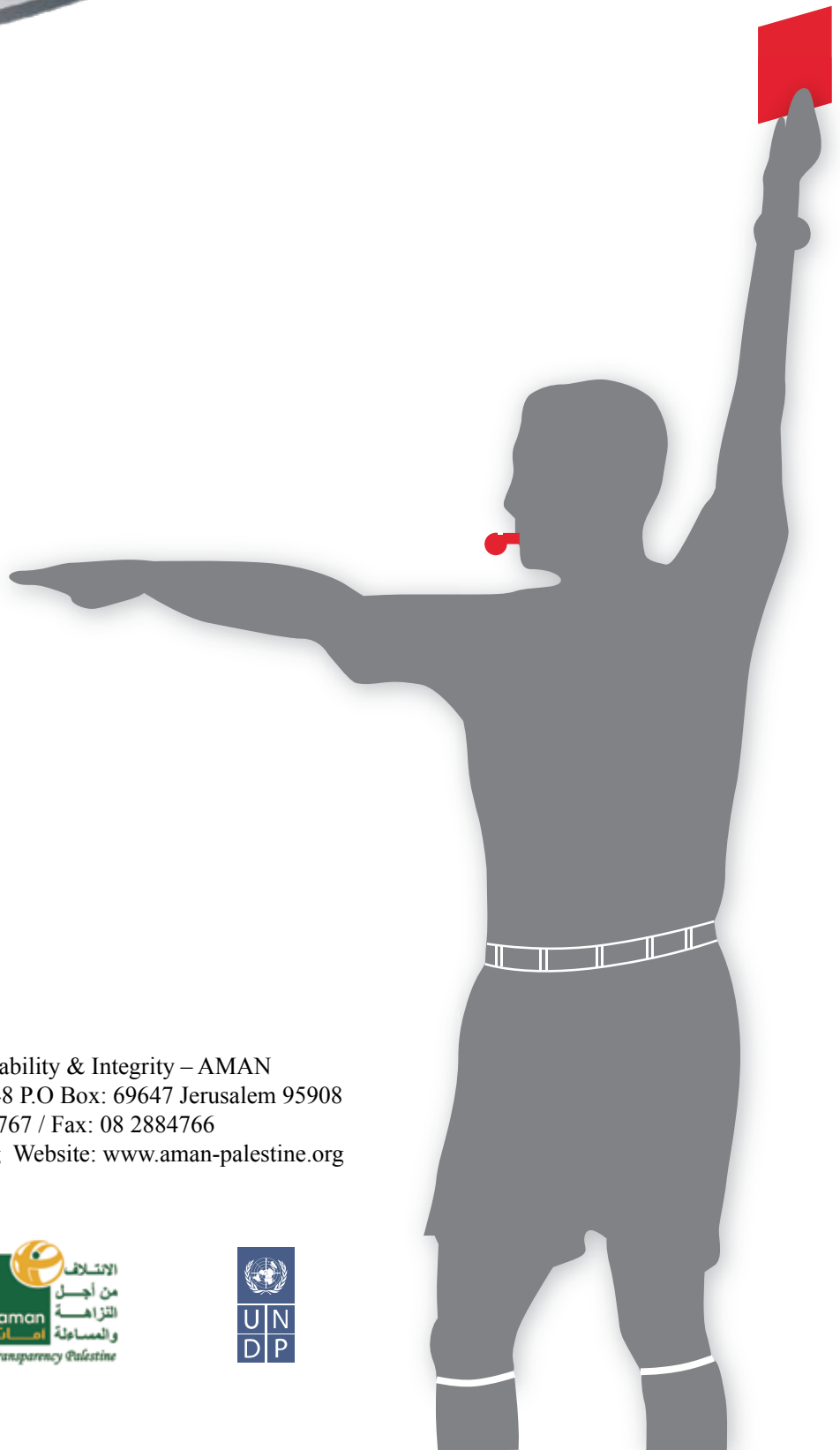


National Campaign against **Corruption**

Advocating the efficient implementation of the UNCAC

Newsletter, Jan 2009 (3rd issue)

CORRUPTION
Your **NO** counts



The Coalition for Accountability & Integrity – AMAN
Tel: 02 2974949 / Fax: 02 2974948 P.O Box: 69647 Jerusalem 95908
Gaza – Tel: 08 2884767 / Fax: 08 2884766
Email: aman@aman-palestine.org Website: www.aman-palestine.org

